العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الإثنين 2026/09/14 - 02 ربيع الثاني 1448
السنة 49 العدد 13913
Monday 14/09/2026
49th Year, Issue 13913
www.alarab.co.uk

الخليج يختبر ممر هرمز في اجتماع مسقط

غموض يرافق التفاهم العُماني الإيراني بشأن الرسوم والتفتيش وحرية تنقل السفن

مسقط - يتجه اجتماع خليجي إيراني في مسقط إلى اختبار مخرج مؤقت لأزمة مضيق هرمز، مع طرح التفاهم العُماني الإيراني بشأن إنشاء ممر ملاحي مؤقت كأرضية محتملة لتهدئة التوتر وإعادة جزء من حركة السفن. ولا يبدو أن دول الخليج ذاهبة إلى الاجتماع بحثًا عن تسوية نهائية لكل الخلافات مع طهران، بقدر ما تبحث عن صيغة عملية تسمح بإعادة الملاحة وخفض المخاطر، حتى لو كانت الترتيبات المقترحة تحمل تعقيدات تحتاج إلى تفاوض لاحق.

ويعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعًا مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في مسقط، وسط اتصالات عمانية مكثفة لتقريب المواقف. وتأتي الخطوة في وقت أصبحت فيه أزمة المضيق تتجاوز مسألة الملاحة التجارية لتضغط مباشرة على صادرات الطاقة وسلاسل الإمداد وأسعار النفط، ما يجعل البحث عن هدنة ملاحية مصلحة خليجية عاجلة.

وتعرض طهران التفاهم الذي توصلت إليه مع مسقط باعتباره مدخلًا يمكن البناء عليه. ويتضمن التفاهم المقترح إنشاء ممر مؤقت عبر المضيق، مع ترتيبات تتصل بإزالة الألغام وتأمين حركة السفن. لكن تفاصيل مهمة لا تزال غير واضحة، خصوصًا ما يتعلق بكيفية إدارة الممر ومن يملك صلاحية تنظيم حركة السفن والشروط التي ستخضع لها عملية العبور.

> إيران تريد الاحتفاظ بقدر من الإشراف على حركة السفن بينما تخشى دول الخليج أن يتحول هذا إلى وسيلة للتمييز بين السفن

وهنا تكمن حساسية الاجتماع الخليجي. فالمشكلة ليست في مبدأ فتح ممر ملاحي، وإنما في طبيعة هذا الممر وشروط استخدامه. فإذا كان المقصود توفير طريق آمن ومؤقت للسفن، يمكن أن يشكل ذلك خطوة أولى نحو خفض التصعيد. أما إذا تحول الممر إلى نظام يحتاج إلى موافقات مسبقة أو يخضع لرسوم أو تفتيش سياسي، فقد يصبح جزءًا من مشكلة هرمز بدل أن يكون حلا لها.

وتبرز الرسوم باعتبارها إحدى أكثر النقاط حساسية. فقد أفادت تقارير بأن إيران تريد فرض رسوم على السفن التي تستخدم الممر، في حين تعارض عُمان هذا الطرح. ولم تُحسم علنًا طبيعة هذه الرسوم أو الجهة التي ستفرضها أو الخدمات التي ستكون في مقابلها. ويعني ذلك أن أحد أهم عناصر التفاهم لا يزال مفتوحًا على التفاوض، خصوصًا إذا كانت دول الخليج تريد صيغة يمكن تعميمها على حركة التجارة والطاقة من دون أن تتحول إلى آلية دائمة للسيطرة على المرور.

ولا تقل مسألة التفتيش حساسية عن الرسوم. فإيران تريد الاحتفاظ بقدر من الإشراف على حركة السفن في منطقة تعدها ذات أهمية أمنية مباشرة، بينما تخشى دول الخليج أن يتحول هذا الإشراف إلى وسيلة للتمييز بين السفن أو إلى إجراء يمكن استخدامه سياسيًا. ولذلك سيكون السؤال المطروح في مسقط هو ما إذا كان التفتيش، في حال اعتماده، سيقتصر على متطلبات السلامة والأمن الملاحي أم يمكن أن يتوسع إلى فحص الحمولة والوجهة وهوية السفينة.

وتتصل بذلك مسألة أكثر جوهرية هي حرية الملاحة. فالدول الخليجية لا تريد استبدال إغلاق المضيق بنظام عبور محدود تتحكم فيه شروط متغيرة. ومن هنا فإن أي تفاهم مستدام يحتاج إلى ضمانات واضحة بشأن عدم التمييز بين السفن، وعدم استخدام الممر كأداة للضغط السياسي، وضمان استمرار الحركة حتى في حال عودة الخلافات بين إيران والولايات المتحدة.

لكن الأولوية الخليجية الحالية قد تدفع باتجاه مقاربة أكثر مرونة. فقد أصبحت كلفة استمرار الأزمة مرتفعة، ليس فقط بسبب تأثيرها على صادرات النفط والغاز، وإنما أيضًا بسبب اضطراب حركة التجارة وارتفاع تكاليف النقل والتأمين. كما أن البحث عن طرق بديلة لا يوفر حلًا كاملًا وسريعًا، خصوصًا أن بعض خطوط الطاقة التي يفترض أن تخفف الاعتماد على هرمز أصبحت بدورها عرضة للمخاطر.

لذلك قد تكون دول الخليج مستعدة للتعامل مع الممر المقترح بوصفه هدنة ملاحية مؤقتة، وليس تسوية نهائية للخلاف حول المضيق. ويمكن أن تسمح هذه المقاربة بفصل المسائل العاجلة عن القضايا الأكثر تعقيدًا: إعادة الحركة أولًا، ثم التفاوض لاحقًا على الرسوم وآليات التفتيش وإدارة الممر والضمانات القانونية.

غير أن هذه المرونة تحمل مخاطرها أيضًا. فقبول ترتيبات مؤقتة من دون تحديد واضح لشروطها قد يترك لإيران هامشًا واسعًا لتفسير الاتفاق وتطبيقه وفق تطورات العلاقة مع الولايات المتحدة أو دول الخليج. وقد تجد الدول الخليجية نفسها أمام وضع يتم فيه فتح الممر وإغلاقه أو تشديد شروطه وفق مسار التوتر الإقليمي.

اتصالات عمانية مكثفة لتقريب المواقف

تهدئة إيرانية إماراتية: من يضمن استمرارها؟

نيودلهي - قدمت طهران وأبوظبي إشارة سياسية لافتة باتجاه التهدئة، بعدما أعلن الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أنه أجرى محادثات جيدة مع ولي عهد أبوظبي الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان على هامش قمة قادة مجموعة بريكس في نيودلهي، وأن الجانبين اتفقا على «طي صفحة الماضي» والتطلع إلى المستقبل وبناء مستقبل مشترك.

لكن العبارة السياسية، على أهميتها، تفتح سؤالًا أكثر صعوبة يتعلق بقدرة الطرفين على تحويل التهدئة إلى تفاهم قابل للاستمرار، خصوصًا في ظل تصاعد التوتر البحري والإجراءات الاقتصادية المتبادلة.

ولا يبدو أن المشكلة بين الإمارات وإيران يمكن اختزالها في خلاف دبلوماسي عابر. فالعلاقات بين البلدين ظلت خلال السنوات الأخيرة محكومة بمعادلة دقيقة تجمع بين التواصل السياسي والمصالح التجارية من جهة، والهواجس الأمنية الإماراتية تجاه السلوك الإيراني الإقليمي من جهة أخرى. ولذلك فإن أي تهدئة جديدة ستحتاج إلى ما هو أكثر من إعلان سياسي، خصوصًا إذا كان المطلوب منها أن تمنع عودة الاستهداف للسفن والمصالح الإماراتية.

ومن هنا تأتي أهمية عبارة بزشكيان. فالرئيس الإيراني لم يتحدث عن اتفاق أمني مفصل أو عن ترتيبات محددة للملاحة، وإنما استخدم لغة سياسية عامة تقوم على تجاوز الماضي وبناء المستقبل. وهي لغة تسمح بفتح الباب أمام التفاوض، لكنها لا تجيب عن الأسئلة العملية التي ستحدد مدى صمود التفاهم.

> قد تكون أبوظبي معنية بتحويل التهدئة إلى تفاهم عملي، لكنها لا تستطيع تجاهل علاقاتها مع جيرانها الخليجيين ومع واشنطن

أول هذه الأسئلة يتعلق بالملاحة. هل يعني طي صفحة الماضي أن تتوقف الهجمات أو عمليات الاستهداف التي تطال السفن الإماراتية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيكون التوقف دائمًا أم مرتبطًا بمسار أوسع من التفاهمات حول مضيق هرمز والحرب الإقليمية؟ هل سيكون نواة لتفاهمات يرجح أن تحدق في لقاء مسقط غدا بشأن الممر البحري؟

هذه الأسئلة تكتسب أهمية خاصة لأن أمن الملاحة أصبح جزءًا مباشرًا من أمن الاقتصاد الإماراتي. فالإمارات تعتمد على حركة التجارة البحرية وتملك موانئ ومراكز لوجستية ترتبط بشبكة واسعة من الأسواق الآسيوية والأفريقية والأوروبية. وبالتالي فإن أي عودة إلى استهداف السفن أو تهديد خطوط التجارة يمكن أن ترفع كلفة التأمين والنقل وتعيد الضغط على الشركات والأسواق.

في المقابل، لدى إيران حساباتها الخاصة. فطهران تواجه ضغوطًا اقتصادية وعقوبات واسعة، وتعرف أن الإمارات تمثل مركزًا تجاريًا وماليًا مهمًا في المنطقة. ولذلك فإن التهدئة مع أبوظبي يمكن أن تخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية، لكنها قد تسعى في الوقت نفسه إلى التأكد من أن التقارب السياسي لا يتحول إلى إجراءات اقتصادية أكثر تشددًا ضدها.

وهنا تظهر العقدة الثانية: ماذا ستفعل الإمارات بإجراءاتها الاقتصادية والتجارية؟

إذا كانت أبوظبي تتجه إلى تشديد القيود على التعاملات المرتبطة بإيران، فإن التهدئة السياسية ستضعها أمام معادلة دقيقة. فهي تستطيع فتح قناة للحوار مع طهران، لكنها لا تريد أن تبدو وكأنها تتراجع عن إجراءاتها تحت ضغط التهديد البحري. وفي المقابل، قد ترى إيران أن استمرار القيود الاقتصادية لا ينسجم مع الحديث عن فتح صفحة جديدة.

وبذلك يصبح الاقتصاد جزءًا من اختبار التهدئة، وليس ملفًا منفصلًا عنها.

وقد يكون من السهل على الطرفين إعلان تجاوز الماضي، لكن الأصعب هو بناء قواعد تمنع العودة إليه. فالتفاهم المستدام يحتاج إلى خطوط اتصال واضحة، وآلية للتعامل مع الحوادث البحرية، وتحديد ما يعتبر تصعيدًا، وربما ترتيبات تمنع سوء التقدير عندما تقع حادثة جديدة في مياه الخليج أو هرمز.

وتزداد صعوبة هذه المهمة لأن العلاقة الإماراتية الإيرانية لا تتحرك في فراغ. فهي تتأثر بالمواجهة الأميركية الإيرانية، وبالحرب في المنطقة، وبأمن الخليج، وبالموقف من الجماعات المسلحة المرتبطة بطهران. وقد تستطيع أبوظبي وطهران التفاهم على ملف ثنائي، لكن حادثة إقليمية واحدة يمكن أن تعيد العلاقات إلى مربع التصعيد.

تقرأون في العدد

- لماذا تحتكر المؤسسة الدينية العربية «الاعتدال»؟ ص2
- المغرب يضع الأمور مع إسبانيا في نصابها... ص3
- تونس تجمع نجوم الفن والإعلام والتكنولوجيا ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

واشنطن بين هرمز وباب المندب: سياسة إدارة المخاطر لا الحسم

السيطرة الحوثية على المخا لم تعد مجرد فصل جديد في الحرب اليمنية ولا مجرد انتصار ميداني لجماعة مسلحة على قوات حكومية متراجعة

حين يصل الحوثيون إلى المخا، ثم يتقدمون على الساحل الغربي لليمن باتجاه باب المندب، فإن المسألة تتجاوز حدود اليمن لتلامس واحدة من أكثر النقاط حساسية في النظام التجاري العالمي. فالمخا تقع على الطريق المؤدي إلى المضيق الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن، فيما يأتي هذا التقدم في لحظة تبدو فيها الملاحة عبر مضيق هرمز نفسها تحت ضغط الحرب الأميركية الإيرانية. وفي غضون أيام، انتقل الحوثيون من قوة تهدد الملاحة إلى طرف يقترب من القدرة على التأثير في واحد من أهم شرايينها.

لكن المفارقة ليست في أن الحوثيين يتقدمون، وإنما في الطريقة التي اختارت بها واشنطن التعامل مع هذا التقدم. فحين طلبت السعودية من الرئيس دونالد ترامب توجيه ضربات أميركية مباشرة إلى الحوثيين، جاء الرد بأن واشنطن لا تعتزم، في الوقت الراهن، الدخول مباشرة في الحرب اليمنية. وفي الوقت نفسه، لم تتخل الولايات المتحدة عن السعودية، بل عرضت استمرار الدعم الاستخباري ومعلومات الاستهداف، وأرسلت قائد القيادة المركزية الأميركية إلى الرياض للتنسيق في لحظة شديدة الحساسية. هذه ليست سياسة انسحاب، لكنها أيضاً ليست سياسة تدخل. إنها شيء أكثر تعقيداً: إدارة للأزمة من مسافة محسوبة.

وهنا تكمن أهمية قراءة الموقف الأميركي بعيداً عن التفسير السهل الذي يختصره في "التردد" أو "الخوف من الحرب". واشنطن لا تبدو عاجزة عن ضرب الحوثيين، ولا تفتقر إلى القدرة العسكرية التي تسمح لها بإيلامهم. السؤال الحقيقي هو لماذا لا تريد أن تستخدم هذه القدرة الآن؟ والجواب يرتبط قبل كل شيء بترتيب الأولويات الأميركية في هذه اللحظة. فإدارة ترامب تنظر إلى إيران بوصفها مركز الأزمة، وإلى مضيق هرمز باعتباره الجبهة التي يمكن أن تحدد نتيجة المواجهة الحالية وشكلها الاقتصادي والعسكري. ولذلك تبدو اليمن، مهما بلغت خطورتها، بالنسبة إلى واشنطن جبهة ثانية لا تريد أن تتحول إلى جبهة أولى.

هذه الحسابات تفسر كثيراً من السلوك الأميركي. ففتح مواجهة مباشرة مع الحوثيين في الوقت الذي تخوض فيه الولايات المتحدة حرباً طويلة مع إيران يعني عملياً توسيع مساحة العمليات الأميركية، وتشتيت القوة العسكرية، ورفع مخاطر الرد الإيراني المباشر أو غير المباشر، وربما تحويل البحر الأحمر إلى مسرح مواجهة أميركية إيرانية كامل. والأسوأ من ذلك، من وجهة نظر واشنطن، أن إيران يمكن أن تحصل عندها على ما تريده تماماً: توزيع الضغط على أكثر من جبهة، وإجبار الولايات المتحدة على الدفاع عن سلسلة طويلة من المصالح والممرات والمنشآت بدلاً من تركيز قوتها على مركز الصراع.

لذلك، فإن السيطرة الحوثية على المخا تضع واشنطن أمام معضلة أكثر تعقيداً مما تبدو عليه في الخرائط العسكرية. فالولايات المتحدة تريد أن يبقى باب المندب مفتوحاً، لكنها لا تريد أن تخوض حرباً جديدة من أجل فتحه. تريد حماية السعودية، لكنها لا تريد أن تصبح القوة الجوية المباشرة التي تقود الحرب في اليمن. تريد منع إيران من تحويل حلفائها إلى شبكة ضغط على الممرات البحرية، لكنها في الوقت نفسه تريد الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من القوة والمرونة للجبهة الإيرانية نفسها.

هذه هي فلسفة "إدارة المخاطر". وهي فلسفة تختلف جذرياً عن مفهوم الحسم العسكري الذي ساد في واشنطن بعد هجمات 11 سبتمبر. في ذلك الزمن كانت الولايات المتحدة تنظر إلى التهديدات العابرة للحدود بمنطق المطاردة حتى النهاية، وتقبل بكلفة عسكرية هائلة من أجل إزالة الخطر من جذوره. أما اليوم، وبعد ربع قرن من الحروب الممتدة في أفغانستان والعراق وساحات أخرى، فإن واشنطن تبدو أكثر حذراً في الدخول إلى حروب لا تستطيع تحديد نهايتها. لقد تغيرت الولايات المتحدة، كما تغيرت حسابات الرأي العام الأميركي، وأصبحت كلفة الحرب على أسعار الطاقة والتضخم والانتخابات الداخلية جزءاً من الحساب الاستراتيجي، لا مجرد تفاصيل اقتصادية ثانوية.

ولهذا فإن قرار ترامب بشأن الحوثيين لا يمكن فصله عن السياسة الداخلية الأميركية. ارتفاع أسعار النفط والوقود ليس خبراً خارجياً بالنسبة إلى البيت الأبيض، بل قضية انتخابية مباشرة. وإذا كانت الحرب مع إيران تضغط أصلاً على الأسواق والطاقة، فإن فتح جبهة يمنية واسعة قد يضاعف الكلفة الاقتصادية والسياسية. وتأتي هذه الحسابات بينما تستعد الولايات المتحدة لانتخابات منتصف الولاية، في وقت ربط فيه ترامب نفسه نهاية الحرب مع إيران بمرحلة ما بعد تلك الانتخابات.

> واشنطن لا تبدو عاجزة عن ضرب الحوثيين ولا تفتقر إلى القدرة على إيلامهم والسؤال هو لماذا لا تريد أن تستخدم هذه القدرة الآن؟

لكن إدارة المخاطر تحمل في داخلها خطراً آخر: أن تتحول الإدارة إلى تأجيل للحسم. فكلما تقدم الحوثيون باتجاه باب المندب، أصبح الفصل بين الجبهة الإيرانية والجبهة اليمنية أكثر صعوبة. ما كان يمكن اعتباره في السابق ملفاً إقليمياً محدوداً بات اليوم جزءاً من معادلة أوسع تتصل بهرمز والبحر الأحمر وأسعار النفط وأمن الملاحة. وإذا كان الحوثيون يتحركون، وفق تقارير، بدعم وتوجيه إيرانيين، فإن المسألة لم تعد فقط كيف تواجه واشنطن جماعة يمنية، بل كيف تمنع طهران من استخدام الجغرافيا الإقليمية كلها كأداة ضغط على الولايات المتحدة وحلفائها.

وهنا تظهر المفارقة الاستراتيجية الأكثر إحراجاً لواشنطن. فالمضيقان اللذان يفصل بينهما آلاف الكيلومترات قد يصبحان جزءاً من معادلة واحدة. هرمز في الشرق، وباب المندب في الغرب، وبينهما شبكة من خطوط الطاقة والتجارة والموانئ والقواعد والممرات. إذا تمكنت إيران من التأثير في هرمز، وتمكن حليفها الحوثي من الضغط على باب المندب، فإن طهران لا تحتاج إلى إغلاق الممرين فعلياً حتى تحقق مكسباً استراتيجياً. يكفي أن تجعل المرور فيهما أكثر كلفة وخطورة، وأن ترفع أسعار التأمين والطاقة، وأن تدفع الشركات إلى إعادة حساب مساراتها، لكي تتحول الجغرافيا إلى سلاح سياسي.

قد تنجح واشنطن في تجنب الحرب التي لا تريدها، لكنها قد تفشل في تجنب آثار الحرب التي يخوضها الآخرون. فعدم ضرب الحوثيين لا يعني أن أزمة باب المندب ستختفي.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الإثنين 2026/09/14
السنة 49 العدد 13913

لماذا تحتكر المؤسسة الدينية العربية «الاعتدال»؟

هل يكفي أن يكون رجل الدين تحت مظلة الدولة ليصبح خطابه معتدلاً، أم أن الاعتدال صفة فكرية لا تتحدد بالموقع الوظيفي؟

حين يصبح موقع رجل الدين من السلطة معياراً لشرعية مواقفه، يبرز السؤال حول ما إذا كان الاعتدال يُقاس بمضمون الأفكار والفتاوى أم بالقرب من المؤسسة الرسمية.

القاهرة - لطالما استخدمت عبارة «الاعتدال الديني» في الخطاب العربي الحديث لوصف المؤسسات والشخصيات التي تنتمي إلى المجال الديني الرسمي، في مقابل تيارات أو رجال دين يعملون خارج الأطر التي تنظمها الدولة. ومع اتساع مواجهة التطرف والإرهاب، أصبحت الدولة أكثر حضوراً في تنظيم المجال الديني، من خلال وزارات الأوقاف والمجالس العلمية وهيئات الإفتاء والمؤسسات التعليمية.

غير أن هذا التطور يطرح سؤالاً أعمق من مجرد الفصل بين الاعتدال والتشدد: هل يكفي أن يكون رجل الدين تحت مظلة الدولة حتى يصبح خطابه معتدلاً، أم أن الاعتدال صفة فكرية وأخلاقية لا تتحدد بالموقع الوظيفي؟

المشكلة تبدأ من تحويل «الاعتدال» من مفهوم يحتاج إلى معايير واضحة إلى صفة مرتبطة بالانتماء المؤسسي. فرجل الدين الرسمي قد يتبنى خطاباً متسامحاً في قضايا التعدد الديني أو رفض العنف تحت إكراهات السياسة، لكنه قد يتخذ مواقف محافظة في قضايا اجتماعية أخرى. وفي المقابل، يمكن لرجل دين مستقل عن المؤسسة الرسمية أن يكون متشدداً في بعض القضايا، لكنه قد يتبنى قراءات إصلاحية في قضايا أخرى.

> رجل الدين الرسمي قد يتبنى خطاباً متسامحاً في قضايا التعدد الديني أو رفض العنف، لكنه قد يتخذ مواقف محافظة في قضايا اجتماعية

لكن المشكلة الأكبر أن الاعتدال مفهوم فضفاض ويتم تنزيله على أي حدث لإظهار أن الدول معتدلة ومتسامحة، وهو اقرب إلى ورقة سياسية تحقق هدفين، الأول إقناع الغرب بأن الدولة العربية، أي دولة، متسامحة وتحارب التشدد، والثاني اعتبار الاعتدال ورقة لتشريع أي خطوات تقوم بها السلطة لمواجهة خصوم سياسيين بخلفية إسلامية مع التقاء موضوعي بينهما في توظيف الدين سياسيا لكسب شرعية الفتوى والتكفير..

اختلاف حول منْ من حقه توظيف الدين سياسيا وليس حول مقاربة مرجعية تأويلية أو اجتهادية

لذلك فإن وضع الاثنين في خانتين ثابتتين، «رسمي معتدل» و«مستقل متشدد»، يخفي أكثر مما يكشف. فالمعيار الأكثر دقة ينبغي أن يكون مضمون الخطاب نفسه: كيف يتعامل مع الاختلاف؟ كيف ينظر إلى المرأة؟ ما موقفه من العنف؟ كيف يقرأ النص الديني في ضوء التحولات الاجتماعية؟ وهل يقبل بالتعددية ومرجعية القانون والمواطنة المتساوية؟

الدولة تعيد تنظيم المجال الديني

لم يكن صعود المؤسسات الدينية الرسمية في العالم العربي منفصلاً عن حاجة الدول إلى تنظيم المجال الديني ومنع تحوله إلى فضاء موازٍ للسلطة. وفي عدد من البلدان، أصبحت الدولة تحدد من يحق له الإفتاء، وتضع قواعد للخطاب الديني، وتشرف على المساجد والتكوين الديني.

لهذا التنظيم وظيفة أمنية وسياسية واضحة في بعض السياقات، لكنه يؤدي أيضاً وظيفة دينية، تتمثل في إنتاج مرجعية مؤسسية تحاول الدولة من خلالها ضبط الفتاوى والخطابات المتعارضة.

غير أن وجود مرجعية رسمية لا يحسم وحده سؤال الاعتدال. فهو يحدد من يملك سلطة الكلام الديني أكثر مما يحدد بالضرورة مضمون هذا الكلام. ومن هنا يصبح من الضروري الفصل بين مفهومين: شرعية المؤسسة الدينية داخل النظام السياسي، ومدى اعتدال مضمون مواقفها.

وهذا التفريق مهم لأن الدولة قد تجد في المؤسسة الدينية الرسمية شريكاً في مواجهة خطاب متطرف، لكنها قد تجد نفسها في الوقت ذاته أمام قضايا اجتماعية لا يمكن حسمها بمجرد تصنيف الخطاب إلى معتدل أو متشدد.

تظهر الفروق بصورة أوضح عند مقارنة الفتاوى الرسمية بالفتاوى التي تصدر خارج المؤسسات المعتمدة. فالفتوى الرسمية تخضع، في العادة، لسياق مؤسسي وقانوني محدد، وتتحرك داخل حدود المرجعية الدينية التي تعتمدها الدولة. أما الفتوى المستقلة فتتمتع بهامش أوسع في تفسير النص، لكنها قد تفتقر إلى الاعتراف المؤسسي، وقد تتراوح مواقف أصحابها بين المحافظة والإصلاح والتشدد.

وهذا يعني أن الاستقلال عن السلطة ليس مرادفاً للتشدد، تماماً كما أن القرب من السلطة أو العمل تحت مظلتها ليس مرادفاً للاعتدال.

وقد يكون الفارق الحقيقي بين الطرفين متعلقاً بمصدر الشرعية. فالمؤسسة الرسمية تستمد جزءاً من قوتها من الاعتراف القانوني والتنظيمي، بينما يستمد رجل الدين المستقل قوته من جمهوره أو من مكانته العلمية أو من قدرته على التأثير في المجال العام. وفي عصر المنصات الرقمية، أصبح هذا الفارق أكثر تعقيداً، لأن رجل الدين لم يعد بحاجة دائماً إلى مؤسسة تقليدية للوصول إلى ملايين المتابعين.

وهنا يتحول السؤال من «من هو المعتدل؟» إلى «ما المعايير التي تجعل خطاباً دينياً معتدلاً؟».

مدونة الأسرة.. الاختبار الأكثر حساسية

ربما لا توجد ساحة تكشف هذه الإشكالية بوضوح مثل قوانين الأسرة. فالدولة تستطيع أن تتحدث عن تجديد الخطاب الديني والتسامح، لكن الاختبار العملي يظهر عندما يتعلق الأمر بالزواج والطلاق والحضانة وتعدد الزوجات والميراث وغيرها من القضايا التي تقع عند تقاطع النص الديني مع القانون والتحولات الاجتماعية.

التجربة المغربية تقدم نموذجاً مهماً في هذا السياق. فقد أُدخلت إصلاحات واسعة على مدونة الأسرة عام 2004، ثم بدأت عملية مراجعة جديدة في السنوات الأخيرة. وفي يناير 2025 أعلنت الحكومة تشكيل لجنة لصياغة مقترحات المراجعة تضم وزارات العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية والتضامن والأسرة، إلى جانب الأمانة العامة للحكومة، مع مشاركة خبراء قانونيين وقضائيين وعلماء. وأكدت الحكومة أن مقترحات المراجعة تستند إلى المرجعيات الدينية والتطورات الاجتماعية والقانونية.

وتكشف هذه العملية أن حضور المرجعية الدينية لا يعني بالضرورة رفض الإصلاح، كما أن الإصلاح لا يعني بالضرورة إقصاء المرجعية الدينية. فالمسألة تصبح مرتبطة بكيفية تفسير النص، وبالمساحة التي يمنحها الاجتهاد للتحولات الاجتماعية.

وفي المغرب، ارتبطت الإصلاحات السابقة أيضاً بمفهوم الاجتهاد، وبفكرة التوفيق بين المرجعية الإسلامية ومتطلبات القانون الحديث. وفي الخطاب الملكي المتعلق بالإصلاح، جرى التأكيد على أن مدونة الأسرة يمكن أن تستند إلى الاجتهاد وإلى مقاصد الإسلام مع الحفاظ على مرجعيات المملكة الدينية.

لكن هذا المسار لم يلغ الخلاف. فدراسات تناولت مراجعة مدونة الأسرة تشير إلى استمرار التباين بين قوى مدنية وحقوقية تدفع باتجاه إصلاحات أوسع، وقوى سياسية ودينية ترى أن بعض المقترحات تتجاوز الحدود التي تسمح بها المرجعية الشرعية.

وهنا تظهر أهمية مدونة الأسرة بوصفها اختباراً للاعتدال لا على مستوى الشعارات، وإنما على مستوى القدرة على إدارة الاختلاف.

المشكلة لا تكمن في أن الدولة تنظم المجال الديني؛ فهذا موجود بأشكال مختلفة في دول كثيرة. الإشكال يبدأ عندما يصبح الولاء المؤسسي معياراً كافياً لمنح صفة الاعتدال.

فالاعتدال، إذا كان يعني قبول التعدد والاختلاف ورفض العنف واحترام الكرامة الإنسانية والقدرة على تطوير القراءة الدينية بما يتلاءم مع الواقع، ينبغي أن يُقاس بهذه المعايير، لا بمجرد قرب رجل الدين من مؤسسة رسمية.

وفي المقابل، لا ينبغي النظر إلى الخطاب الديني الخارج عن المؤسسة الرسمية بوصفه متشدداً لمجرد أنه مستقل. فقد توجد قراءات إصلاحية خارج المؤسسات، كما يمكن أن توجد مواقف محافظة داخلها.

وتزداد أهمية هذه المسألة في عصر أصبحت فيه الدولة طرفاً مباشراً في إنتاج الخطاب الديني. فحين تتولى المؤسسات الرسمية تدريب الأئمة وإدارة المساجد وتنظيم الإفتاء، يصبح عليها أيضاً أن تشرح للجمهور ما الذي تعنيه بالاعتدال، وما الحدود التي تفصل بين المحافظة الدينية والتشدد، وبين الاجتهاد المشروع والخطاب التحريضي.

من يحتكر تعريف الاعتدال؟

قد تكون المشكلة الأعمق أن مفهوم الاعتدال نفسه أصبح مجالاً للتنافس على الشرعية. فالدولة تحتاج إلى خطاب ديني يساعدها على مواجهة التطرف وحماية الاستقرار، والمؤسسات الدينية تريد الحفاظ على موقعها المرجعي، والتيارات المستقلة تسعى إلى مساحة للتأثير، بينما يريد المجتمع أن يرى انعكاساً عملياً لهذا الخطاب في حياته اليومية.

لهذا فإن السؤال عن الاعتدال لا يمكن أن ينتهي عند رجل الدين، بل يمتد إلى التشريع والسياسات الاجتماعية.

فإذا كانت الدولة تعتبر خطابها الديني معتدلاً، فإن الاختبار الحقيقي لا يكون فقط في خطب التسامح ومواجهة التطرف، وإنما في كيفية التعامل مع المختلف، وفي قدرة المؤسسات على مراجعة مواقفها، وفي مساحة الاجتهاد التي تسمح بها، وفي استعدادها للنظر إلى قضايا المرأة والأسرة من زاوية التطور الاجتماعي والقانوني.

ومن هنا تبدو مدونة الأسرة أكثر من قانون ينظم العلاقات العائلية. إنها مساحة يتقاطع فيها الدين والسياسة والمجتمع والقانون، ولذلك تكشف حدود كل خطاب عن «الاعتدال».

في النهاية، لا يبدو أن الاعتدال يمكن أن يكون صفة تمنحها السلطة أو تسحبها بمجرد تغيير موقع رجل الدين. فالصفة، لكي تكون ذات معنى، تحتاج إلى معايير يمكن اختبارها خارج العلاقة بين المؤسسة الدينية والدولة.

وربما يكون السؤال الأكثر دقة هو: هل تستطيع المؤسسات الدينية الرسمية أن تثبت اعتدالها عندما تختلف مع السلطة، وهل يستطيع الخطاب الديني المستقل أن يثبت انفتاحه عندما يختلف مع المجتمع؟

الخطاب الملكي: الاجتهاد أساس الإصلاح

الإسلام السياسي أمام التحول الأميركي

واشنطن - لم يعد تعامل الولايات المتحدة مع الإسلام السياسي يتحرك داخل الثنائية التقليدية التي ميزت بين حركات إسلامية يمكن إدماجها في العملية السياسية وأخرى مرتبطة بالعنف والجهادية. فإدارة الرئيس دونالد ترامب دفعت خلال الأشهر الماضية باتجاه مقاربة أكثر تشددًا تجاه جماعة الإخوان المسلمين وبعض فروعها، وصولًا إلى إجراءات تصنيف طالت فروعًا في مصر والأردن ولبنان، في خطوة تعكس تحولًا مهمًا في طريقة النظر الأميركية إلى شبكة الإسلام السياسي العابرة للحدود. وفي الوقت نفسه، تبدو واشنطن أمام اختبار مختلف في سوريا، حيث تتعامل مع سلطة جديدة خرجت من بيئة إسلامية مسلحة وتسعى إلى تقديم نفسها كحكومة دولة لا كامتداد لتنظيم سابق.

هذا التحول لا يعني بالضرورة أن الولايات المتحدة وضعت كل الحركات الإسلامية في سلة واحدة، لكنه يشير إلى تضاؤل المساحة التي كانت تسمح لبعض الإسلاميين بتقديم أنفسهم كشركاء سياسيين منفصلين عن البيئة الأيديولوجية والتنظيمية التي خرجوا منها. ومن هنا تبرز ثلاثة اختبارات تساعد على فهم المسار الأميركي الجديد: الحرب في غزة، وسياسة تصنيف الإخوان، ثم تجربة الإسلاميين في الحكم بسوريا.

كانت الحرب في غزة نقطة مفصلية في إعادة ترتيب النظرة الأميركية إلى الإسلام السياسي. فقد ربطت إدارة ترامب في قراراتها الأخيرة بين بعض فروع الإخوان وشبكات دعم حماس، معتبرة أن بعض هذه الفروع لا تكتفي بالنشاط السياسي أو الاجتماعي، وإنما توفر دعمًا ماديًا أو سياسيًا لجماعات مسلحة. وفي يناير 2026، صنفت وزارة الخارجية الأميركية الجماعة الإسلامية اللبنانية كمنظمة إرهابية أجنبية، بينما صنفت وزارة الخزانة الفرعين المصري والأردني ككيانات إرهابية عالمية، مستندة إلى اتهامات تتعلق بدعم حماس.

وكان ذلك امتدادًا لأمر تنفيذي وقعه ترامب في نوفمبر 2025، أطلق عملية للنظر في تصنيف فروع محددة من جماعة الإخوان كمنظمات إرهابية أجنبية أو كيانات إرهابية عالمية، مع تركيز صريح على فروع مصر والأردن ولبنان. ولم يذهب القرار إلى إعلان الجماعة كلها منظمة إرهابية، وهو تفصيل قانوني وسياسي مهم، لكنه نقل النقاش الأميركي من مستوى الجدل النظري حول طبيعة الإخوان إلى مستوى الإجراءات العقابية المباشرة ضد فروع بعينها.

ويكشف هذا التفصيل عن أحد أهم ملامح السياسة الجديدة: واشنطن لا تبدو مستعدة بالضرورة لتطبيق تعريف واحد على كل فروع الحركة، لكنها في المقابل أصبحت أكثر استعدادًا لملاحقة الفروع التي ترى أنها تتقاطع مع العنف أو توفر دعمًا لجماعات مصنفة إرهابية. وهذا يفسر جزئيًا استمرار النقاش داخل مراكز الأبحاث الأميركية حول ما إذا كان من الأفضل تصنيف الجماعة بأكملها أم التعامل مع فروعها بصورة منفصلة.

وكان معهد واشنطن قد حذر في دراسة سابقة من صعوبة تصنيف جماعة الإخوان ككل بسبب طبيعتها غير المركزية وتعدد فروعها واختلاف سلوكها من دولة إلى أخرى، مقترحًا التركيز على الفروع والمنظمات التي تمثل تهديدًا أمنيًا محددًا، خصوصًا تلك المرتبطة بتمويل حماس.

لكن غزة لا تفسر وحدها التحول الأميركي. فثمة إعادة نظر أوسع في مفهوم «الإسلام السياسي المعتدل» نفسه. خلال العقدين الماضيين، راهنت بعض المقاربات الغربية على إمكانية فصل المشاركة السياسية عن الأيديولوجيا الإسلامية، وعلى أن دخول الإسلاميين إلى الانتخابات والمؤسسات قد يدفعهم تدريجيًا إلى تبني قواعد اللعبة الديمقراطية.

غير أن تجارب المنطقة، من مصر إلى تونس وليبيا، ثم التحولات الأكثر تعقيدًا في سوريا، جعلت هذه الفرضية أقل بساطة. فقد أثبتت المشاركة السياسية أنها لا تؤدي بالضرورة إلى اختفاء البعد الأيديولوجي، كما أن الانتقال من المعارضة إلى الحكم يضع الحركات الإسلامية أمام أسئلة مختلفة تمامًا: علاقة الدين بالدولة، حقوق الأقليات، احتكار السلاح، شكل المؤسسات، الحريات السياسية، والقدرة على التعامل مع المجتمع الدولي.

وهنا تصبح سوريا الاختبار الأكثر أهمية.

فواشنطن اتخذت خلال 2026 خطوات كبيرة لفتح الباب أمام الحكومة السورية الجديدة، وصولًا إلى إزالة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب في أغسطس، بعد أن رأت الإدارة الأميركية «إجراءات إيجابية» من حكومة أحمد الشرع والتزامات بتقليص الصلات بالجماعات الإرهابية.

> تضاؤل المساحة التي كانت تسمح لبعض الإسلاميين بتقديم أنفسهم كشركاء سياسيين منفصلين عن بيئتهم الأيديولوجية

وهذه الخطوة تبدو للوهلة الأولى متناقضة مع التشدد تجاه الإخوان، لكنها في الحقيقة قد تكشف معيارًا جديدًا أكثر براغماتية: الأيديولوجيا وحدها لم تعد كافية للحكم على الإسلاميين، كما أن المشاركة السياسية وحدها لم تعد كافية لمنحهم الشرعية. المعيار يصبح سلوك السلطة وقدرتها على إدارة الدولة والتزاماتها الأمنية والسياسية.

فالحكومة السورية الجديدة جاءت من خلفية مرتبطة بهيئة تحرير الشام، لكن واشنطن اختارت اختبار قدرتها على التحول من حركة مسلحة إلى سلطة دولة. ولذلك أصبح ملف المقاتلين الأجانب والجهاديين أحد الاختبارات الرئيسية لهذه التجربة. وتشير تحليلات أميركية إلى أن مستقبل هؤلاء المقاتلين يمثل اختبارًا لانتقال سوريا ولمدى استعداد الغرب للتعامل مع الحكومة الجديدة. وهذا يضع الإسلاميين أمام معادلة مختلفة عن تلك التي عرفوها في السابق. فالوصول إلى السلطة لم يعد نهاية المسار، بل ربما أصبح بدايته الأصعب. الحركة التي كانت تستطيع أن تتحدث بلغة المعارضة والمظلومية والهوية الدينية تجد نفسها مضطرة عندما تصل إلى الحكم إلى تقديم إجابات عملية عن الاقتصاد والأمن والعلاقات الدولية والسلاح والمؤسسات.

ومن هذه الزاوية، تبدو سوريا مهمة ليس فقط بالنسبة إلى السوريين، وإنما بالنسبة إلى مستقبل العلاقة الأميركية مع الإسلام السياسي كله. فإذا نجحت السلطة الجديدة في بناء دولة مستقرة، والحد من نفوذ الجماعات الجهادية، وإدارة التنوع، والحفاظ على قنوات مقبولة مع الغرب، فقد تقدم نموذجًا يمكن لواشنطن أن تتعامل معه براغماتية حتى لو جاءت جذوره من بيئة إسلامية مسلحة.

أما إذا فشلت، فقد يستخدم الفشل لتأكيد الاتجاه الأميركي الذي يرى أن الإسلاميين، حتى عندما يصلون إلى الحكم عبر مسارات سياسية، يصعب فصلهم عن بيئاتهم الأيديولوجية والتنظيمية.

ويضاف إلى ذلك اختبار ثالث يتعلق بالحرب داخل المعسكر الإسلامي نفسه. فقد أظهرت الحرب الإيرانية الأخيرة، بحسب تحليل لمعهد واشنطن، وجود انقسامات داخل حركة حماس بين اتجاهات أكثر ارتباطًا بإيران وأخرى أقرب إلى البيئة الإخوانية، وهو ما يعكس تداخلًا بين الانتماء الأيديولوجي والحسابات الجيوسياسية.

تضييق الخناق على جماعة الإخوان وبعض فروعها

سقوط باب المندب: قائمة طويلة للخاسرين

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

لم يكن سقوط باب المندب، أو اقتراب الحوثيين من إحكام السيطرة على بوابته اليمنية، مفاجأة عسكرية كاملة. فالاختلال في موازين القوى بين القوات الحكومية وحلفائها من جهة والحوثيين من جهة أخرى كان واضحاً، كما أن الجبهة التي كان يفترض أن تحمي الساحل الغربي بدت مثقلة بخلافات سياسية وعسكرية جعلت قدرتها على الصمود موضع شك.

لكن أهمية ما حدث لا تكمن في أن القوات الحكومية خسرت معركة أخرى، وإنما في أن الخسارة تجاوزت حدود اليمن لتصل إلى واحدة من أكثر النقاط حساسية في الخريطة الجيوسياسية العالمية.

سيطرة الحوثيين على المخا وتقدمهم باتجاه جزر ومواقع إستراتيجية عند باب المندب تمنحهم نفوذاً أكبر على الطريق البحري الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي.

وهنا تصبح المسألة أكبر من سؤال: لماذا انهارت القوات الحكومية؟

فالخلافات داخل المعسكر المناهض للحوثيين ليست جديدة، وتحميل قوات بعينها مسؤولية الانسحاب أو الحديث عن "إعادة تمركز" لن يغير النتيجة الإستراتيجية. المعركة انتهت عملياً لمصلحة الحوثيين، وما يهم الآن هو ما الذي سيفعلونه بهذا المكسب، وما الذي يعنيه ذلك للدول التي وجدت نفسها فجأة أمام تهديد مزدوج في هرمز وباب المندب.

كان الراهن، بصورة أو بأخرى، على فتح أكثر من جبهة لإبقاء الحوثيين تحت ضغط عسكري واستنزاف قدرتهم على المبادرة. لكن التطورات الأخيرة أظهرت أن هذه الاستراتيجية قد تنتج نتيجة معاكسة إذا لم تترافق مع قوة كافية لحماية الجبهات التي فتحتها.

وبينما انشغلت القوات الحكومية وحلفاؤها بمحاور أخرى، استطاع الحوثيون تركيز قوتهم على الساحل الغربي ودفع خصومهم إلى التراجع. ولم يعد مهماً كثيراً إن كان الانسحاب نتيجة خلافات بين القوات أو ضعفاً في التنسيق أو إعادة انتشار مقصودة؛ المهم أن الحوثيين حصلوا على موقع جغرافي يمنحهم قدرة أكبر على تهديد أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

السعودية ليست الخاسر الوحيد.

فقد كانت سواحل البحر الأحمر وخطوط التصدير عبرها جزءاً من الرهان السعودي على تقليل الاعتماد على مضيق هرمز. وكان ميناء ينبع وخطوط الأنابيب الممتدة من شرق المملكة إلى غربها يمثلان أحد البدائل أمام احتمال اضطراب الملاحة في الخليج.

أما الآن، فإن تقدم الحوثيين يجعل هذا البديل نفسه عرضة للضغط. وقد أشارت تقارير حديثة إلى أن التقدم الحوثي يهدد صادرات النفط السعودية عبر البحر الأحمر، خاصة بعد استهداف أنبوب شرق غرب باتجاه ميناء ينبع، في وقت تواجه فيه المملكة أصلاً تداعيات الحرب الأوسع على حركة الطاقة.

وهكذا تجد دول المنطقة نفسها أمام معادلة صعبة: هرمز غير مستقر في الشرق، وباب المندب غير آمن في الغرب. صارت إيران على الواجهتين.

ولا تحتاج طهران إلى إدارة باب المندب بصورة مباشرة حتى تستفيد من التحول. يكفي أن يمتلك حليفها الحوثي القدرة على التأثير في الحركة عبر المضيق حتى تتحول الجغرافيا اليمنية إلى ورقة إيرانية في الصراع الأوسع.

وهذه هي النقطة الأكثر أهمية في التطورات الحالية. فإيران التي تستخدم مضيق هرمز كورقة ضغط في مواجهتها مع الولايات المتحدة، تجد نفسها أمام فرصة لامتلاك ورقة موازية على الطرف الآخر من شبه الجزيرة العربية. وتشير تقارير إلى أن إرشادات ودعماً إيرانياً مباشرا ساهما في التقدم الحوثي الأخير على الساحل الغربي، بينما تنفي طهران السيطرة المباشرة على الجماعة.

بهذا المعنى، لا يصبح باب المندب مجرد جبهة يمنية، بل جزءاً من هندسة الضغط الإيرانية على طرق الطاقة والتجارة.

وإذا كان هرمز يمثل البوابة الشرقية للطاقة الخليجية، فإن باب المندب يمثل البوابة الجنوبية للبحر الأحمر وقناة السويس. الجمع بين المضيقين يمنح إيران وحلفاءها قدرة على التأثير في مسارات النقل العالمية تتجاوز كثيراً حجم القوة العسكرية للحوثيين أنفسهم.

مصر ربما تكون الدولة العربية الأكثر حساسية تجاه ما يجري في باب المندب، لأن أي اضطراب مستدام في المضيق ينتقل في النهاية إلى قناة السويس.

صحيح أن الحوثيين يعلنون أن الملاحة الدولية ليست هدفاً لهم، وأن عملياتهم محددة بأهداف معينة. وقد كرر المتحدث باسم الجماعة محمد عبدالسلام أن الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب آمنة، وأن الجماعة لا تهدد خطوط التجارة الدولية.

> **إيران تستفيد من سيطرة حليفها الحوثي على المخا وباب المندب لتضيف ورقة ضغط موازية لهرمز مهددة قناة السويس وأمن التجارة الدولية بشكل مباشر**

لكن الدول لا تبني حساباتها الاستراتيجية على التصريحات وحدها.

المشكلة بالنسبة إلى القاهرة ليست فقط أن الحوثيين قد يقررون غداً إغلاق المضيق، وإنما أن وجود قوة مسلحة تسيطر على السواحل والجزر القريبة منه يجعل حركة الملاحة رهينة لتوازنات سياسية وعسكرية متغيرة. وقد أثبتت تجربة السنوات الماضية أن مجرد ارتفاع المخاطر الأمنية في البحر الأحمر قادر على دفع شركات الشحن إلى تغيير مساراتها.

وهذا يعني أن مصر قد تواجه مجدداً ضغوطاً على عائدات قناة السويس في وقت تحتاج فيه إلى استقرار تدفقات التجارة العالمية. فالمضيق ليس شأناً يمنياً، كما أن قناة السويس ليست شأناً مصرياً خالصاً.

في سياق قائمة الخاسرين، فإن الدول الخليجية التي تبحث منذ أشهر عن بدائل لمضيق هرمز ستجد أن المشكلة أصبحت أكثر تعقيداً. فإذا كان الخيار هو نقل جزء من صادرات الطاقة عبر البحر الأحمر، فإن السيطرة الحوثية أو التهديد المستمر لباب المندب يضعف قيمة هذا الخيار.

وقد لا يحتاج الحوثيون إلى إعلان حصار شامل حتى تتحول السيطرة الجغرافية إلى ورقة سياسية. يكفي أن تصبح السفن أمام احتمال التفتيش أو دفع رسوم أو التعرض للاستهداف أو انتظار ضمانات سياسية للعبور حتى ترتفع كلفة النقل والتأمين.

وهنا تكمن خطورة تحويل الممرات البحرية إلى أدوات تفاوض.

فما يجري في هرمز يقدم نموذجاً واضحاً: مجرد التهديد بالملاحة الآمنة كفيل برفع أسعار الشحن والتأمين وإرباك أسواق الطاقة. وقد سجلت بالفعل تكاليف نقل النفط مستويات قياسية في ظل اضطراب الملاحة الإقليمية، بينما تجاوز سعر خام برنت 100 دولار للبرميل.

وإذا أضيف باب المندب إلى المعادلة، فإن الخاسر لن يكون دولة واحدة.

أما الولايات المتحدة فتواجه اختباراً أكثر تعقيداً. فقد بدا أن واشنطن لم ترغب في فتح جبهة جديدة ضد الحوثيين في الوقت الذي تنشغل فيه بالحرب مع إيران، رغم الضغوط السعودية لوقف التقدم الحوثي. وفي المقابل، تملك الولايات المتحدة مصلحة مباشرة في حماية حرية الملاحة.

لكن المشكلة أن الردود المحدودة لا تمنع بالضرورة تغير ميزان القوى على الأرض.

وإذا أصبح الحوثيون قادرين على التحكم بالمواقع المحاذية لباب المندب، فإن واشنطن قد تجد نفسها أمام نسخة مصغرة من معضلة هرمز: قوة محلية مدعومة من إيران تملك قدرة على تهديد الملاحة، بينما يصبح الخيار العسكري المباشر مكلفاً، وتبقى الوساطات وقنوات الاتصال عاجزة عن إعادة الوضع إلى ما كان عليه.

وهذا ما يجعل التردد الأميركي أكثر كلفة مع مرور الوقت. فكلما تغيرت الخريطة الميدانية، أصبحت استعادة الوضع السابق أكثر صعوبة.

المفارقة أن أكبر نتيجة للانتصار الحوثي قد لا تكون السيطرة على مدينة أو جزيرة، بل تحويل باب المندب إلى ورقة تفاوض إقليمية.

دول الخليج ترى أن البدائل عن هرمز ليست محصنة، ومصر تواجه احتمال تعرض قناة السويس لمزيد من الضغوط، والولايات المتحدة تواجه اختباراً جديداً لالتزامها بحرية الملاحة، بينما يتحمل الاقتصاد العالمي كلفة التأمين والشحن والطاقة.

أما اليمن، فيظل الخاسر الأكبر والأكثر مباشرة. فكلما تحولت الجغرافيا اليمنية إلى ورقة في صراع إقليمي، تراجعت فرص أن تكون الحرب مجرد نزاع على السلطة داخل البلاد.

لقد أثبت الحوثيون، مرة أخرى، أن السيطرة على الجغرافيا أهم أحياناً من حجم القوة. وباب المندب، في هذه اللحظة، ليس مجرد مضيق عند طرف اليمن؛ إنه ورقة في صراع أكبر على الطاقة والملاحة والنفوذ.

ومع اتساع دائرة الاضطراب في هرمز وباب المندب، بدا وكأن الطرق البحرية قد أُغلقت تباعاً أمام جزء من صادرات النفط، وأن البحث عن ممرات بديلة لنقل الطاقة أصبح خياراً استراتيجياً لا ترفاً سياسياً. ومن هنا برزت أهمية الممرات البرية التي يمكن أن تصل الخليج بسورية والعراق وتركيا، وتوفر منفذاً آخر إلى الأسواق الأوروبية والمتوسطية.

لكن المشكلة أن نقل المعركة من البحر إلى البر لا يعني بالضرورة الخروج من دائرة الخطر. فمن يضمن ألا تتحول هذه الممرات نفسها إلى أهداف لإيران أو لأدواتها، إذا أصبحت جزءاً من منظومة البدائل التي تسعى إلى تجاوز نفوذها البحري؟

وهنا تظهر الكلفة الاستراتيجية للتردد في حسم المعركة مع الحوثيين. فكلما طال أمد الحرب واتسعت مساحة النفوذ المسلح المرتبط بإيران، أصبح من الصعب بناء بديل آمن ومستدام، لأن المشكلة لم تعد مرتبطة بمضيق واحد أو طريق بحري محدد، وإنما بقدرة شبكة إقليمية على الضغط على أكثر من مسار في الوقت نفسه.

وإذا كان الهدف من الممرات البرية هو تجاوز هرمز وباب المندب، فإن نجاحها يتطلب قبل كل شيء بيئة إقليمية مستقرة تحمي خطوط النقل، وهو ما يجعل معالجة أصل المشكلة أكثر أهمية من الاستمرار في البحث عن بدائل مؤقتة.

تهديد مزدوج في هرمز وباب المندب

المغرب يضع الأمور مع إسبانيا في نصابها...

مرحلة جديدة في العلاقات قائمة على الثقة المتبادلة والحوار الدائم

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

وضع المغرب الأمور في نصابها في شأن كلّ ما له علاقة باسبانيا. كان لا بدّ من وضع النقاط على الحروف في ما يتعلّق بالعلاقة بين المغرب والجار الذي تربطه به في الأصل علاقة طيبة تطورت، بشكل قفزة نوعية، منذ ما يزيد على أربعة أعوام. حرصت وزارة الخارجية المغربية على التذكير بمحطات مرّت بها العلاقات المغربيّة – الإسبانية ونقطة التحول نحو الأفضل في العام 2022. وقتذاك، استقبل الملك محمد السادس رئيس الوزراء الإسباني بدرو سانشيز. لا بدّ من الإشارة في هذا المجال إلى أنّ اسبانيا لعبت دورا محوريا، بعد الولايات المتحدة، في تأكيد مغربية الصحراء وأنّ الخيار الوحيد المطروح يتمثل في الحكم الذاتي الموسّع في إطار السيادة المغربيّة. قادت اسبانيا التحول الأوروبي في ما يخص تأكيد مغربيّة الصحراء. يبدو دورها مهمّا جدا نظرا إلى أنّها كانت تستعمر الأقاليم الصحراوية المغربيّة.

هذا ما يذكر به بيان وزارة الخارجية المغربيّة الذي، من الضروري نشر مقاطع منه والذي يشير إلى أنّ "المملكة المغربية، اختارت بشكل سيادي، أن تنخرط مع المملكة الإسبانية في علاقة حسن جوار جغرافي، وتفاهم سياسي، وشراكة اقتصادية، وتعاون أمني. وقد وجد هذا التوجه تعبيره الأسمى في الإعلان المشترك الصادر في 7 نيسان – أبريل 2022" عقب اللقاء الذي جمع بين العاهل المغربي ورئيس الحكومة الإسبانيّة.

> **الرباط تفكك روايات الاتهام في ملف الهجرة وتطرح أسئلة مباشرة على مدريد متمسكة بالحوار المسؤول ورافضة أن تكون كبش فداء للتجاذبات الداخلية الإسبانية**

ذكر البيان أن "هذا الإعلان كرس مرحلة جديدة في العلاقات، قائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الاحترام والثقة المتبادلين، والحوار الدائم، والطموح إلى شراكة تعود بالنفع المتبادل". بفضل هذه المقاربة، "نجح البلدان، بكل إرادة وعزم، في تنمية ما يجمعهما، وفي تطويق خلافاتهما من أجل معالجتها بكثير من الرصانة والاحترام، بعيدا عن أي نزوع نحو فرض الأمر الواقع".

وهكذا، "تم تحقيق نتائج ملموسة، لا سيما على المستويين الاقتصادي (إسبانيا هي الشريك الاقتصادي الأول للمغرب، والمملكة هي الشريك التجاري الثاني لإسبانيا خارج الاتحاد الأوروبي)، والتعاون الأمني حيث تم إنقاذ أرواح بشرية وتفكيك شبكات إرهابية وإجرامية، في الغالب على حساب الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالقوات المغربية".

أبرزت الخارجية المغربيّة، من جهة أخرى أن "التعاون في مجال الهجرة كان دوما منسقا وفعالا"، مسجلة أن الأحداث المؤسفة التي وقعت في تموز – يوليو الماضي (أحداث سبتة) "تتطلب بكل تأكيد القيام بدراسة عميقة لتحديد ملابساتها، والجهات المتدخلة والتنديد بالمناورات، خصوصا ضمان عدم تكرارها".

وتابع البيان: "الآن، وبعيدا عن أي جدل وسجال، فإن صوت العقل وخطاب الصراحة يقتضيان طرح أسئلة مباشرة: لماذا يتم الاستمرار في توجيه الاتهامات للمغرب، في غياب أي معطيات أو وقائع أو تقارير تثبت أي تورط للسلطات المغربية؟ ولماذا لم يتم ترحيل المهاجرين غير النظاميين، علما بأن الحكومة المغربية التزمت رسميا بإعادة استقبالهم؟ ولماذا يتم الإبقاء على القاصرين غير المصحوبين بعيدا عن أسرهم علما أن المغرب طالب بإلحاح بعودتهم؟"، مشددا على أن "الجواب عن هذه الأسئلة لا ينبغي البحث عنه في المغرب ولكن لدى الفاعلين الإسبان المعنيين".

هناك، من الجانب المغربي، وضع للأمور في نصابها بعيدا عن المهاترات والمناورات السياسية التي لا تقدّم ولا تؤخر، بمقدار ما تسيء إلى العلاقة بين البلدين اللذين تربط بينهما مصالح مشتركة كثيرة. هذا ما فعله المغرب عبر البيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية في المملكة هو بيان يؤكّد تمسّك المغرب بالشراكة مع اسبانيا أوّلا ويرفض المزايدات في ملف الهجرة.

حرص المغرب على تثبيت نقاط عدة بينها أن الرباط تتصدّى لروايات الاتهام في كلّ ما يتعلّق بالهجرة وتراهن في الوقت ذاته على قوة الشراكة مع مدريد. كان لافتا في الأيام القليلة الماضية تأكيد بدرو سانشيز أن ليس ما يثبت ضلوع المغرب في تشجيع الهجرة إلى سبتة، وهي مستعمرة اسبانية موجودة على أرض مغربيّة.

يطرح المغرب أسئلة واقعية في شأن الهجرة ويتمسك بالحوار مع إسبانيا. إلى ذلك، تدعو الرباط إلى تحصين الشراكة المغربية الإسبانية بعيدا عن المزايدات السياسية. كل ما في الأمر أن المغرب يرفض توظيفه في التجاذبات السياسية الداخلية الاسبانية ويستحضر رهان الشراكة مع إسبانيا. لا وجود لاستعداد مغربي للدخول في لعبة التجاذبات السياسية في داخل اسبانيا.

هذه هي النقاط الرئيسيّة التي يركّز عليها المغرب وهي نقاط قويّة تعزز موقفه في وقت ليس سرّا أن دخول نحو سبعين ألف مواطن مغربي إلى سبتة يوم 30 تموز – يوليو الماضي كان وليد ظروف تعتبر اسبانيا مسؤولة عن خلق بعضها، خصوصا في ما يخص قرار المحكمة العليا الإسبانيّة الذي شدّد على التعاطي بطريقة مختلفة مع كل من يدخل سبتة عن طريق البحر.

خلاصة الأمر أنّ الرباط تفكك الروايات التي توجه الاتهامات إليها وتدعو، في المقابل، إلى معالجة مسؤولة لملف الهجرة دون مزايدات. يدافع المغرب عن حصيلة التعاون مع إسبانيا في مواجهة التجاذبات السياسية في شأن ملف الهجرة، وهو ملفّ يختبر صلابة الشراكة المغربية الإسبانية.

> **المغرب يضع الأمور في نصابها مع إسبانيا مؤكداً أن الشراكة تقوم على الاحترام والثقة المتبادلة وأن المزايدات السياسية لن تغيّر هذا المسار الاستراتيجي**

يبحث المغرب عن مزيد من التطوير لعلاقته بإسبانيا. يعرف جيدا أنّ هناك جهات معروفة تسعى إلى الاصطياد في المياه العكرة عن طريق السعي إلى تحويل الهجرة إلى أزمة مغربيّة – اسبانيّة، أزمة يفترض في البلدين أن يكونان في غنى عنها.

يعرف المغرب أن وضع المستعمرتين الإسبانيتين سبتة ومليلة ليس وضعا طبيعيا. مثل هذا الوضع لا يعالج سوى بالحكمة والصبر. الحكمة والصبر ميزا دائما الدبلوماسية المغربيّة التي استعادت الأقاليم الصحراوية بتظاهرة سلميّة (المسيرة الخضراء) قبل ما يزيد على نصف قرن، لكنها عرفت كيف تدافع، بالقوّة، عما حققته الدبلوماسية عندما اضطرت إلى ذلك.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الإثنين 2026/09/14
السنة 49 العدد 13913

تونس تجمع نجوم الفن والإعلام والتكنولوجيا

المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون مساحة لقياس نبض قطاع يتغير بسرعة

خلال أيام تستضيف تونس الدورة السادسة والعشرين للمهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون، لتتحول إلى منصة تجمع بين الفن والإعلام والتكنولوجيا والسوق، وتفتح نقاشا واسعا حول مستقبل الصناعة السمعية والبصرية العربية في زمن التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي وتغير سلوك الجمهور.

علي قاسم
كاتب سوري

عصر البث التقليدي وعصر المنصات التفاعلية... الغلبة لمن؟

تستعد تونس لاحتضان الدورة السادسة والعشرين للمهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في الفترة الممتدة بين 21 و24 سبتمبر 2026، في حدث يتجاوز فكرة المهرجانات التقليدية، ليقدم صورة أكثر اتساعاً عن التحولات التي يعيشها الإعلام العربي. فهذه التظاهرة التي ينظمها اتحاد إذاعات الدول العربية تحت شعار "نبض الصورة وصدى المستقبل" تجمع في فضائها بين النجومية الفنية والإنتاج الإعلامي والتكنولوجيا والصناعة البرمجية، لتصبح تونس خلال أربعة أيام نقطة التقاء للمهنيين والمبدعين والمؤسسات والشركات العاملة في قطاع السمعي والبصري.

> صناعة المحتوى العربي أصبح منظومة تتداخل فيها النجومية مع التكنولوجيا والإنتاج مع التوزيع والفن مع المنصات

وتكتسب الدورة الجديدة أهمية خاصة من طبيعة توزيع فعالياتها بين تونس والحمامات. فالمسرح الأثري بقرطاج سيكون مسرحاً لحفل الافتتاح، فيما تحتضن الحمامات الجانب الأكبر من البرنامج المهني، بما في ذلك معرض التكنولوجيا والتجهيزات وسوق الإنتاج البرامجي والندوات الحوارية. أما الاختتام فيعود إلى مدينة الثقافة بتونس، حيث يحتضن مسرح الأوبرا سهرة فنية تتضمن العرض الأول والحصري للعمل الموسيقي "سافر إليك وغنّ" للمؤلف الموسيقي التونسي كريم الثليبي، إلى جانب تتويج الأعمال الفائزة في المسابقات الإذاعية والتلفزيونية والإعلام الجديد.

وهكذا تبدو خارطة المهرجان رسالة ثقافية وإعلامية في حد ذاتها: قرطاج تستدعي الذاكرة، والحمامات تستضيف الصناعة الإعلامية الحديثة، فيما تفتح مدينة الثقافة نافذة على المستقبل. وبين هذه المواقع تتحرك تظاهرة لم يعد ممكنا اختزالها في كونها مناسبة لتكريم البرامج أو الفنانين، بل تحولت إلى مساحة لقياس نبض قطاع يتغير بسرعة تحت تأثير المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي وتبدل سلوك الجمهور.

وسيكون حفل الافتتاح في المسرح الأثري بقرطاج أحد أكثر محطات الدورة حضوراً جماهيرياً، بمشاركة النجم السوري ناصيف زيتون والفنانة العراقية رحمة رياض، إلى جانب تكريم عدد من نجوم الشاشة والأثير والسينما العربية والإعلاميين. وتمنح هذه المشاركة الفنية للمهرجان بعداً جماهيرياً واسعاً، إذ تنقل الحدث من الدوائر المهنية المتخصصة إلى الجمهور العربي الأوسع، وتضع الفن في قلب تظاهرة تنتمي أساساً إلى عالم الإعلام والاتصال.

ولا تبدو دلالة اختيار فنانين من سوريا والعراق مجرد تفصيل فني في برنامج الافتتاح، فالمهرجان بطبيعته يقوم على فكرة التواصل العربي عبر الإعلام والثقافة والصورة والصوت. وفي زمن تتعدد فيه المنصات وتتراجع الحدود التقليدية بين التلفزيون والإذاعة والموسيقى والمحتوى الرقمي، يصبح حضور الفنان إلى جانب الإعلامي والمنتج والتقني تعبيراً عن حقيقة جديدة: صناعة المحتوى العربي لم تعد قطاعات منفصلة، وإنما منظومة واحدة تتداخل فيها النجومية مع التكنولوجيا، والإنتاج مع التوزيع، والفن مع المنصات.

لكن القيمة الحقيقية للدورة السادسة والعشرين تظهر بصورة أكبر في الجانب المهني، ولا سيما في معرض التكنولوجيا والتجهيزات الذي تحتضنه الحمامات. فالمعرض يمثل نافذة مباشرة على الأدوات التي تعيد تشكيل صناعة الإعلام، ويتيح للمهنيين والزوار التعرف إلى أحدث الابتكارات والتطورات التقنية في مجال الإعلام والاتصال. وهو بذلك لا يعرض التكنولوجيا بوصفها أجهزة ومعدات فحسب، بل يضعها في سياق التحول الكبير الذي يعيشه قطاع السمعي والبصري، حيث تتغير طريقة إنتاج الصورة وتخزينها وبثها وتوزيعها والوصول إلى الجمهور.

وهنا يصبح شعار الدورة "نبض الصورة وصدى المستقبل" أكثر من مجرد عنوان احتفالي. فالصورة اليوم لم تعد منتجاً نهائياً تنتقل من أستوديو إلى شاشة، وإنما أصبحت جزءاً من منظومة رقمية واسعة تتداخل فيها أدوات الإنتاج التقليدية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنصات الاجتماعية وخوارزميات التوزيع وتحليل سلوك الجمهور. ولذلك فإن التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة مساعدة للإعلام، بل أصبحت أحد العناصر التي تحدد شكل الإعلام نفسه.

ويكتسب هذا التحول أهمية أكبر في ظل تخصيص المهرجان مساحة للإعلام الجديد والذكاء الاصطناعي. حيث تشهد مسابقات الدورة مشاركة عشرة أعمال في مسابقة الإعلام الجديد، التي خصصت لموضوع رحلة في ربوع العالم العربي موجهة إلى الناشئة، على أن يكون الإنتاج مدعوماً بتقنيات الذكاء الاصطناعي. وفي المقابل، وصلت المشاركات إلى 161 عملاً في المسابقات الإذاعية و149 عملاً في المسابقات التلفزيونية، بما يعكس اتساع قاعدة الإنتاج وتنوع المؤسسات والجهات المشاركة.

وهذا الرقم مهم ليس فقط من زاوية حجم المشاركة، وإنما لأنه يكشف عن انتقال المهرجان نفسه من تقييم المنتج الإعلامي التقليدي إلى محاولة استشراف ما سيصبح عليه هذا المنتج في المستقبل. فوجود مسابقة مرتبطة بالإعلام الجديد والذكاء الاصطناعي إلى جانب المسابقات الإذاعية والتلفزيونية يعني أن المهرجان يتعامل مع التحول الرقمي باعتباره جزءاً من الحاضر، وليس تكنولوجيا مؤجلة إلى المستقبل.

وفي قلب هذا المشهد يأتي سوق الإنتاج البرامجي، الذي يمنح المهرجان بعداً اقتصادياً وصناعياً لا يقل أهمية عن بعده الثقافي. فالسوق يوفر فضاءً للقاء المنتجين والمهنيين وتبادل الأعمال والبرامج، ويجمع بين المؤسسات الإعلامية وشركات الإنتاج وأصحاب المشاريع والمحتوى.

وهنا تحديداً يتجاوز الإعلام وظيفته التقليدية بوصفه صناعة للمحتوى إلى كونه سوقاً قائماً بذاته. فالبرنامج الجيد لا تنتهي قيمته عند إنتاجه أو بثه، وإنما تبدأ مرحلة أخرى تتعلق بتسويقه وتوزيعه وبيع حقوقه وإعادة إنتاجه وترجمته وتكييفه مع منصات وأسواق مختلفة. ومن هذه الزاوية، يصبح سوق الإنتاج البرامجي أحد الأدوات التي يمكن أن تساعد المنتج العربي على الانتقال من السوق المحلية إلى فضاء عربي أوسع، وربما إلى الأسواق الدولية التي أصبحت أكثر انفتاحاً على المحتوى القادم من مناطق وثقافات مختلفة.

ولا تقتصر أهمية السوق على الصفقات المحتملة، وإنما تكمن أيضاً في خلق علاقات مهنية جديدة. فالمنتج يحتاج إلى موزع، والقناة تبحث عن محتوى، والمنصة الرقمية تبحث عن أفكار قابلة للتوسع، وشركات التكنولوجيا تحتاج إلى مؤسسات إعلامية تختبر معها الحلول الجديدة. وكل هذه المصالح تلتقي في مساحة واحدة، وهو ما يجعل المهرجان أقرب إلى ملتقى لصناعة الإعلام العربي منه إلى مهرجان بالمعنى التقليدي للكلمة.

> التكنولوجيا لم تعد مجرد أداة مساعدة للإعلام بل أصبحت أحد العناصر التي تحدد شكل الإعلام نفسه

وإلى جانب التكنولوجيا والسوق، يتضمن البرنامج المهني ثلاث ندوات تعكس طبيعة التحولات التي تشغل الإعلام العربي اليوم. وتتناول الندوة الأولى "البودكاست: اتجاهات المحتوى وقوة التأثير"، بينما تبحث الثانية في العلاقة الجديدة بين "الجمهور وصناعة المحتوى: من التلقي إلى الشراكة"، في حين تفتح الثالثة ملف "الإعلام السياحي: من ناقل للحدث إلى صانع للوجهة"، بمشاركة خبراء عرب ودوليين.

وتكشف هذه العناوين وحدها عن التحول الذي طرأ على مفهوم الإعلام. فالبودكاست يمثل صعود الصوت خارج الإطار الإذاعي التقليدي، وتحوّل الجمهور من متلقٍ إلى شريك يعني أن المؤسسات لم تعد قادرة على إنتاج المحتوى من أعلى إلى أسفل بالطريقة القديمة، بينما يكشف الإعلام السياحي عن تحول الإعلام من مجرد وسيلة لنقل المعلومات إلى أداة لصناعة الصورة الذهنية للمدن والدول والوجهات.

وهذا البعد الأخير يكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى تونس، التي تستضيف المهرجان في فضاءين يحملان رمزية ثقافية وسياحية كبيرة. فقرطاج ليست مجرد موقع أثري يستضيف حفلاً فنياً، والحمامات ليست مجرد مدينة سياحية تحتضن أنشطة مهنية؛ إنهما جزء من الصورة التي يمكن للإعلام أن يصنعها عن تونس بوصفها بلداً يجمع بين التاريخ والانفتاح المتوسطي والصناعة الثقافية.

ومن هنا فإن استضافة المهرجان لا تمثل مجرد التزام تنظيمي تجاه اتحاد إذاعات الدول العربية، بل توفر لتونس فرصة لإعادة تقديم نفسها باعتبارها منصة عربية للحوار الإعلامي والثقافي والتكنولوجي. فوجود المؤسسات الإعلامية وشركات الإنتاج والخبراء والفنانين في تونس يخلق مساحة للتواصل المهني، ويمنح البلاد حضوراً في النقاشات التي تتشكل حول مستقبل الصناعة السمعية والبصرية العربية. ويأتي ذلك في سياق يتسع فيه دور اتحاد إذاعات الدول العربية ليشمل تطوير الإنتاج ورفع جودته وتشجيع الاتجاهات الإبداعية الجديدة، مع مشاركة هيئات إعلامية وشركات إنتاج ووكالات أنباء ومؤسسات عربية ودولية ناطقة بالعربية. وهو ما يمنح المهرجان بعداً مؤسسياً يتجاوز الاحتفال إلى بناء شبكات التعاون وتبادل الخبرات.

ولعل أكثر ما يميز هذه الدورة أنها تأتي في لحظة يواجه فيها الإعلام العربي سؤالاً وجودياً جديداً: كيف يمكن للمؤسسات التقليدية أن تحافظ على تأثيرها في عالم لم تعد فيه الشاشة التلفزيونية هي الشاشة الوحيدة للصوت، ولم يعد الصحفي أو المنتج يتحكم وحده في علاقة الجمهور بالمحتوى؟

الجواب لا يبدو في العودة إلى الماضي، وإنما في فهم المستقبل. ولذلك فإن حضور التكنولوجيا في المهرجان، وتخصيص مساحة للذكاء الاصطناعي والإعلام الجديد، وإقامة سوق للإنتاج، وتنظيم ندوات حول البودكاست والجمهور والإعلام السياحي، كلها مؤشرات على أن القطاع العربي بدأ يتعامل مع التحول الرقمي باعتباره إعادة بناء شاملة لمنظومة الإعلام، وليس مجرد تحديث للأدوات.

وفي هذا السياق، تبدو الدورة السادسة والعشرون محاولة لجمع عناصر كانت تبدو في السابق متباعدة: الفن الذي يجذب الجمهور، والإعلام الذي يصنع المعنى، والتكنولوجيا التي تغير الأدوات، والسوق الذي يمنح المحتوى قيمته الاقتصادية. وهذه العناصر الأربعة عندما تجتمع في مكان واحد تجعل المهرجان أشبه بخريطة مصغرة لصناعة الإعلام العربي نفسها.

ولذلك فإن أهمية المهرجان لا ينبغي أن تقاس فقط بعدد الفنانين الذين سيظهرون في حفلاته، أو بعدد الجوائز التي ستوزع في ختامه، وإنما بما يمكن أن يخرج منه من شراكات وأفكار ومشروعات وشبكات مهنية جديدة. فالمهرجانات التي تكتفي بالاحتفال تنتهي بانتهاء آخر سهرة، أما المهرجانات التي تنجح في بناء سوق وحوار وشبكات تعاون فإن أثرها يستمر بعد إغلاق أبوابها.

ومن هذه الزاوية تحديداً، يبدو اختيار تونس لاستضافة هذا الموعد العربي مهماً. الدولة المتوسطية الصغيرة جغرافياً تستطيع أن تتحول، عبر الثقافة والإعلام والسياحة والتكنولوجيا، إلى مساحة اتصال بين المشرق والمغرب وبين العالم العربي والفضاء المتوسطي. والمهرجان يمنحها فرصة لإظهار هذه الإمكانات في صورة عملية، لا في خطاب دعائي.

وبين افتتاح يستحضر قرطاج، وفعاليات مهنية في الحمامات، واختتام يحتفي بالموسيقى والإنتاج العربي في مدينة الثقافة، تبدو الدورة السادسة والعشرون وكأنها تسعى إلى بناء جسر بين زمنين: زمن الذاكرة التي تمثلها قرطاج، وزمن المستقبل الذي تمثله التكنولوجيا والإعلام الجديد والذكاء الاصطناعي. وبينهما تقف الحمامات باعتبارها فضاءً للحوار والتبادل والصناعة الإعلامية.

وهكذا لا يأتي "نبض الصورة وصدى المستقبل" شعاراً منفصلاً عن مضمون الدورة، بل يلخص فلسفتها. فالصورة العربية لا تزال تحمل ذاكرة وثقافة وهوية، لكنها تتحرك اليوم داخل عالم جديد تتغير فيه أدوات الإنتاج والتوزيع وسلوك الجمهور بسرعة غير مسبوقة. والمستقبل لن يكون لمن يملك الكاميرا فقط، وإنما لمن يعرف كيف يحول الصورة إلى قصة، والقصة إلى محتوى، والمحتوى إلى صناعة، والصناعة إلى حضور عربي قادر على المنافسة خارج الحدود.

لهذا، فإن المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في تونس ليس مجرد موعد دوري يلتقي فيه نجوم الفن والإعلام، بل منصة تختبر فيها الصناعة العربية قدرتها على الانتقال من عصر البث إلى عصر المنصات، ومن الجمهور المتلقي إلى الجمهور الشريك، ومن الإعلام بوصفه وسيلة إلى الإعلام بوصفه صناعة متكاملة.

> كيف يمكن للمؤسسات التقليدية أن تحافظ على تأثيرها في عالم لم تعد فيه الشاشة التلفزيونية هي الشاشة الوحيدة

وعندما تفتح قرطاج أبوابها في 21 سبتمبر، سيكون المشهد أكثر من حفل افتتاح. سيكون إعلاناً عن دورة تريد أن تقول إن الإعلام العربي قادر على الاحتفاظ بذاكرته وهو يعيد اختراع مستقبله. وعندما تنتقل الفعاليات إلى الحمامات، سيصبح السؤال أقل تعلقاً بما أنتجته الشاشة العربية في الماضي وأكثر ارتباطاً بما ستنتجه التكنولوجيا والسوق والمواهب في السنوات المقبلة.

تونس، في هذه الدورة، لا تستضيف مهرجاناً فحسب؛ إنها تستضيف حواراً عربياً حول مستقبل الصورة والصوت والمحتوى. وبين حجارة قرطاج التي قاومت الزمن، وشاشات المستقبل التي تتغير كل يوم، تبدو الرسالة واضحة: الإعلام الذي يريد أن يبقى حياً لا يكفيه أن يحفظ ماضيه، بل عليه أن يمتلك شجاعة صناعة مستقبله.

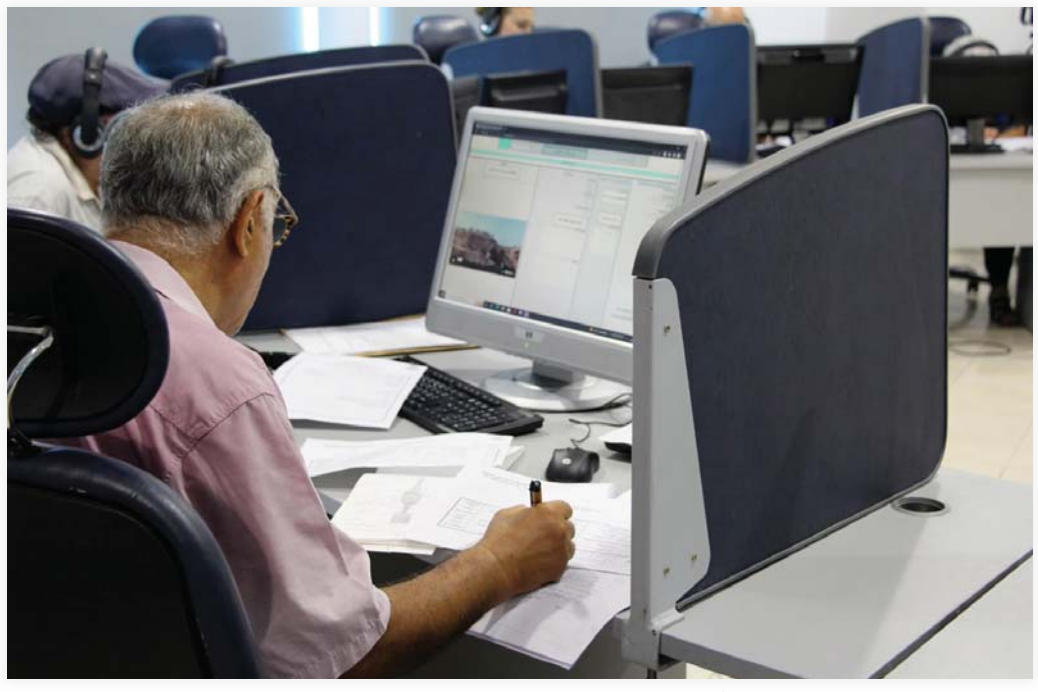

لم يعد الصحفي يتحكم وحده في علاقة الجمهور بالمحتوى؟